المحاضرة الأولى: الإطار التاريخي للمعرفة ومجتمعات المعرفة

الجدارة: معرفة الخلفية التاريخية للمعرفة ومجتمعات المعرفة.

الأهداف:

1- الوقوف عند أهم المبررات التي تدفع لزيادة الاهتمام بالمعرفة اليوم.

2- إعطاء نظرة حول النقلة النوعية التي تعرفها المجتمعات الحديثة.

3- تسليط الضوء على الاهتمام بالمعرفة في ظل العملية الإدارية

4- إبراز الجانب التاريخي لمجتمعات المعرفة.

أولا: مبررات الاهتمام بالمعرفة.

تنعت مجتمعات اليوم على أنها مجتمعات المعرفة وهذا الوصف لم يكن وليد الصدفة بل كان اعتبارا من أن هذه المجتمعات لم تعد تعتمد على الصيد أو الزراعة أو الصناعة بل أصبحت تشتغل على المعرفة وتعتمد عليها كمورد استراتيجي. فلقد أصبحت كل القطاعات تحتاج إليها بعدما كان الاهتمام بها حكرا على مؤسسات بعينها (الجامعات، المعاهد والمدارس، وقطاع التكوين المهني). أما اليوم فلا يمكن أن نتصور قطاعا ما لا يعتمد عليها ولقد كان هذا نتيجة لمجموعة من المبررات التي يمكن الوقوف عليها من خلال النقاط التالية:

– التطور الرهيب الذي أفرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة التي قادت إلى زيادة كم المعارف والمعلومات وصلت حد الإغراق المعرفي، فلم تعد مسألة الفصل الميكانيكي بين التخصصات قائمة بل أصبح بالإمكان امتلاك معارف في تخصصات متنوعة في مدة زمنية قصيرة جدا ودون الحاجة إلى التنقل الدائم. وهو ما يفسر تحول المجتمعات في اتجاه مجتمعات المعرفة.

– تشكل المعرفة اليوم احد الموارد الهامة التي زاد الاعتماد عليها في الوقت الراهن في جميع قطاعات المجتمع دون استثناء، فقد خرجت من دائرة البحث النظري إلى خانة التجسيد الميداني والبحث الإمبريقي الذي يبحث في آليات إنتاجها وتخزينها وتقاسمها والأهم من ذلك تطبيقها والاستفادة منها.

– المعرفة أيضا كما يراها **نبيل علي** بأنها مدخل لتأصيل الخطاب المتصل بالتنمية خصوصا على الصعيد العربي لما لها من دور في عمليات الإصلاح لأجل تجاوز النمط الكلاسيكي الذي يصب تركيزه على ما هو سياسي واقتصادي دون التركيز على ما هو معرفي. فعن طريق المعرفة يمكن التسريع من وتيرة التنمية والبحث عن البدائل التي يمكن عبرها تخطي التخلف. (**نبيل علي: 73، 2009**)

– الزيادة الكبيرة في مصادر الحصوص على المعرفة حيث أصبح هناك ثراء وتنوع بين المصادر التقليدية والأخرى الحديثة أو الالكترونية وبين تلك لخارجية والداخلية مما ينم عن زوال فترة اللامعرفة وكل المبررات المرتبطة بذلك. كما أن عدد الفاعلين المهتمين والمشتغلين بالمعرفة قد زاد هو الآخر، فلم تعد المعرفة حكرا على الباحثين والدارسين فقط بل امتدت إلى فاعلين آخرين في قطاعات مختلفة من المجتمع.

– أصبحت المعرفة في عالم اليوم تعتبر ميزان يمكن من خلاله قياس تطور أي مجتمع وكذا قوة اقتصاده من خلال حجم المعرفة التي يمتلكها. فصفة مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة لا يمكن إلصاقها بكل المجتمعات، بل هي صفة تختص بها مجتمعات بعينها نتيجة لموجوداته المعرفية والتي من شأنها أن تميزه على غيره من المجتمعات الأخرى التي تهدر موجوداتها المعرفية.

– زوال المفهوم التقليدي للمعرفة والذي ظلت تسيطر عليه النزعة الفلسفية لمدة طويلة جدا، أما اليوم فإن المعرفة اليوم أصبحت سلعة تتداول في الأسواق، كما أنها تساهم في الدخل القومي للمجتمعات المتقدمة بنسب متفاوتة تصل حتى نسبة 80 بالمائة.

ثانيا: الجذور التاريخية لمجتمع المعرفة:

إن الحديث عن المعرفة ليس بالأمر الجديد كما يعتقده البعض حيث إن القضايا المعرفة حل في كل مرة في صدارة اهتمام المجتمعات القديمة بداية من أولى الحضارات التي شهدتها البشرية ولكنها ظلت مشوهة بفعل الشوائب التي ظلت تطبعها سواء الدينية أو الفلسفية الميتافيزيقية، كما أنها لم تخرج إلى حيز التطبيق لأنها ظلت نظرية بحت الأمر الذي لم يلبسها حلة جديدة إلا حديثا بفعل الجهود التي قادها أحد رواد الإدارة المعاصرين وهو **بيتر دركر** وكان ذلك أول مرة في العام 1969 وقد سار هذا المفهوم إلى جنب مصطلحات أخرى على غرار المجتمعات المتعلمة والتعليم المستمر مدى الحياة.

يشهد التاريخ بما يزخر به من تراث نظري وابستمولوجي أن المعرفة لها جذورها التاريخية وهي ليست وليدة لحظة تاريخية بعينها أو أنها حكر على مجتمع بذاته، ولعل ما يؤكد ذلك هو تصنيفات المعرفة العديدة ومدلولاتها الكثيرة في مختلف التخصصات العلمية، هذا الأمر يجعلنا مضطرين إلى إلقاء نظرة ولو بشكل موجز حول الاهتمام بالمعرفة في خصوصا المعرفة في الإدارة عبر سياقات تاريخية معينة.

نجد أن للمعرفة خصوصا التنظيمية امتداد ينطلق من رائد الإدارة العلمية **فردريك وسلاو تايلور** ويتجسد ذلك في التعريف الذي قدمه للإدارة حيث رأى: "بأنها المعرفة الدقيقة لما تريد من العنصر أن يعمله ثم التأكد من قيام ذلك العنصر بالعمل المطلوب بأفضل الطرق وأوفرها". كما يتضح ذلك بصورة جلية من خلال دعوته للعامل بالانتقال من العمل بجهد أكثر إلى العمل بذكاء أكبر.

ويبدو أن النظريات الكلاسيكية حتى من بعد تايلور رأت بأن المعرفة التي ترتبط بالعملية الإدارية هي تلك المعرفة التي ترتبط بالعمل وأداء ما هو مطلوب بأقل التكاليف سواء عند هنري فايول أو هنري جانت أو حتى بنكر جلبرت الذي أراد أن يعرف (العامل الاستخدام الأمثل بجهده في زمن معياري محدد، وهذا الهدف هو قاسم مشترك تشترك فيه النظريات الكلاسيكية التي تركز على الجانب المادي بصورة قصوى وبالتالي فالمعرفة المرتبطة بهذه النظريات هي المعرفة الآنية التي تحقق إنتاجية عالية وتعمل على تعظيم الربح.

أما النظريات السلوكية فقد ركزت على ضرورة دراسة ومعرفة سلوك العاملين داخل مكان العمل وهذا ما يتجسد من خلال الإسهامات الأولى للرواد المنضوين تحت لواء هذه النظريات.

وقد ركز ماكس فيبر Weber Max 1864-1920 على نوع من المعرفة التي تحتاج إليها التنظيمات من خلال نموذجه البيروقراطي وهي المعرفة المتخصصة والمهنية والكفاءة الفنية، هذا وقد أعاب الكثير من المفكرين المهتمين بالشأن الإداري أن فيبر قد فشل في الإشارة إلى نوع هذه المعرفة الفنية التي تمنح سلطة المرؤوسين الذين يتمتعون بمعرفة متخصصة وكفاءة.

بينما نظر عالم الاجتماع الأمريكي غولدنر ألفين Gouldner Alvin للمعرفة من خلال الوضع الذي يتم فيه نشر القوانين من قبل الخبراء الذين تكون سلطتهم مقبولة بالنسبة لكل أعضاء المنظمة حيث تكون السلطة غير مبنية على المركز الوظيفي بل على المعرفة والخبرة. (**إبراهيم بن عبد علي الملحم**: **2008**)

كما وجب الإشارة إلى أن هذا الاهتمام كان في ظل ظهور الإدارة كعلم قائم بذاته له أصوله وموضوعه الذي يميز عن غيره من العلوم الأخرى إذ أن قبل هذا بكثير كان هناك اهتمام بالمعرفة من قبل الفلاسفة أمثال أرسطو وغيره والذين أقروا بضرورة أن يتوفر شرط المعرفة في الحكام.

وبالعودة مجددا إلى تاريخ مجتمع المعرفة فيمكن تلمس معالمه عبر مختلف التقارير الدولية والعربية الصادرة عن الهيئات الدولية الإقليمية المختلفة والتي حاولت التأصيل له، وكذلك عبر الملتقيات العلمية التي عقدت في كثير من الأقطار حول الموضوع وفي شتى تخصصات المعرفة الإنسانية لأجل مناقشة الموضوع ومحاولة الإحاطة به من جميع الجوانب التي ترتبط به وكذا التطرق للإشكاليات التي ترتبط به. ولعل أهم هذه التقارير:

- تقرير البنك الدولي للعام 1998\1999 الذي يؤكد على أهمية المعرفة في العملية التنموية.
- مؤتمر القمة الأوربي المنعقد في لشبونة العام 2000 الذي تقرر من خلاله دعم التوجه لأجل بناء مجتمع المعرفة.
- القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف السويسرية في عام 2003 والتي أفضت لإصدار وثيقة تؤكد على التزام شعوب العالم عبر القادة الحاضرين على الاشتراك في الاستثمار في الإنسان بما يتيح للفرد أن ينتج المعلومات والمعارف.
- تقرير البنك الدولي في عام 2003 والذي اختير له عنوان: "بناء مجتمعات المعرفة، التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي." الذي أكد مجددا على أهمية المعرفة في التنمية لا سيما التنمية الاقتصادية، ودور الجامعات في هذا التحول. (**البنك الدولي**: **2003**)

– التقرير العالمي لليونسكو للعام 2005 والذي جاء بعنوان: "من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة" والذي خرج بـ 10 توصيات تصب كلها في خانة تشجيع وازدهار مجتمعات المعرفة. (**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: 2005**)

– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 والذي جاء تحت شعار "خلق الفرص للأجيال القادمة" حيث أكد بدوره على ما دأبت عليه التقارير السابقة حول أن المعرفة تعتبر عماد للتنمية حيث يرى التقرير بان المعرفة: "سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني". وتتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية، لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع المعرفة وضع إستراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها حيث يتعين أن ينظر إلى إستراتيجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. (**تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2002، 6.**).

– تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 والذي جاء بعنوان: "نحو إقامة مجتمع المعرفة" حيث خلص التقرير إلى أن العرب لن تنهض لهم فرصة جادة لإقامة مجتمع المعرفة وبناء التنمية الإنسانية عربيا طالما بقوا على فرقتهم وتشرذمهم، حيث لا يبقى لها سوى لعب دور المتلقي لإملاءات القوى التي تهيمن على النظام العالمي غير المتناغم مع غايات العرب في الحرية وإقامة مجتمع المعرفة. (**تقرير التنمية الإنسانية العربية: 2003**)

– تقرير المعرفة العربي للعام 2009 والذي حمل عنوان: "نحو تواصل معرفي منتج" الذي حاول تتبع واقع المعرفة العربي ومعه واقع مجتمعات المعرفة عربيا وما تثيره من إشكالات وقد خلص إلى أن مختلف المقترحات التي تضمنها التقرير تنحاز إلى روح وخيارات التنمية الإنسانية، دون إغفال الإشارة إلى توسيع الدلالات المتعلقة بسمات مجتمع المعرفة خاصة المسائل ذات الصلة بالحتمية التكنولوجية. (**تقرير المعرفة العربي: 2009**)

– تقرير المعرفة العربي للعام 2012 الذي ينتقل إلى وضع مبادئ التعامل مع منهجيات وآليات إعداد الأجيال القادمة للمشاركة على نحو فعال في بناء هذا المجتمع، وذلك عبر آليات وعمليات إعداد وتأهيل المواطن العربي لتعزيز مهاراته، وغرس القيم المتحكمة في أساليب تمكينهم بما يعزز فرص مشاركتهم بفعالية في بناء المجتمع القائم على المعرفة وجني فوائده، وينصهر هذا كله في خدمة التنمية البشرية المستدامة.

– تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الذي ركز حالة الإمارات العربية المتحدة حيث حمل عنوان: "الشباب وتوطين المعرفة" حيث قدم نظرة على كل ما له صلة بالمعرفة ومجتمعات المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. (**تقرير المعرفة العربي: 2014**)

– تقرير المعرفة العربي للعام 2015 الذي جاء لأجل وضع مؤشرات للمعرفة على الصعيد العربي. حيث حاول استكمال بناء ما جاء في التقارير السابقة مسلطا الضوء على ضرورة وضع مقاييس يمكن اعتمادها لقياس المعرفة.